والحر والعبد في القطع سواء وجب القطع بأقرار مرة واحدة
او بشهادة شاهدين واذا اشترك جماعة في سرقة ما يجب
على كل واحد منهم عشرة دراهم قطع الكل وان اصاب اقل من ذلك
لم يقطع ولا تقطع فيما نوجد نهابا علانية في دار الاسلام
كالخشب والحشيش والقصب والسمك والصيد ولا فيما
يسرع اليه الفساد كالفواكه الرطبة واللبن واللحم والبطيخ
والعاقهية والشجر والزرع الذي لم يحصد ولا قطع في الاكر به
المطيرة ولا في الطنبور ولا في سرقة المصحف وان كان عليه حلية
ولا في الصليب من الذهب ولا النرد ولا الشطرنج ولا قطع
على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلي ولا في سرقة العبد
الكبير ويقطع في سرقة العبد الصغير ولا قطع في الدفاتر كلها
الا في دفاتر الحساب ولا في سرقة كلب ولا فهد ولا أدوق ولا
طبل ولا مزمار ويقطع في الساج والقنا والآبنوس

لا حد قاذف لها ومن نسبه الى عمه او خاله او زوج امه ليس
بقاذف ومن قذف امة او عبدا او كافرا بالزنا او قذف
مسلما بغير الزنا فعال يا فاسق ويا كافر وما اشبه ذلك عزر
وان قال يا حمار ويا خنزير لم يعزر والتعزير اكثر من تسعة
وثلثون سوطا واقله ثلث جلدات وقال ابو يوسف يجب
بلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطا وان رأى الامام ان يضم
الى الضرب والتعزير الحبس فعل ذلك واشد الضرب التعزير
ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد الامام
او عزر فمات فلا شيء عليه واذا حد المسلم في القذف سقطت
شهادته وان تاب وان حد الكافر في القذف ثم اسلم قبلت شهادته

كتاب السرقة

اذا سرق العاقل البالغ عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم
مضروبة او غير مضروبة فزع لا شبهة فيه وجب عليه القطع
والحر